النظام العالمى الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربى

د . سميحة السيد فوزى *

مقدمة :

يعتبر الوطن العربى من أكثر المناطق الاقليمية احتكاكا بالنظام العالمى وتفاعلا معه. فهو يقع فى موقع القلب من العالم ، وبالقرب من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية ، كما أنه يختزن ما لا يقل عن ٦٠٪ من احتياطى أخطر سلعة استراتيجية وهى النفط (١) . كما تدل الأبحاث على أنه لا سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ولا سياسات مصادر الطاقة البديلة كافية لتحل محل نفط الشرق الأوسط . فنفط هذه المنطقة مازال يمثل نحو ٤٠٪ من مصادر الطاقة بجميع أنواعها (٢) . كذلك توضح البيانات ان كلاً من امريكا واليابان وفرنسا وايطاليا تقوم باستيراد نحو ٣٧ ٪ و ٧٠ ٪ و ٣٥٪ و ٣٢٪ على التوالى من احتياجاتهم النفطية من دول الخليج العربى (٣). وتزداد تلك النسب لو أخذنا فى اعتبارنا بقية دول منطقة الشرق الأوسط.

وتزداد أهمية هذه المنطقة إذا ما عرفنا أن الدراسات أوضحت تضاعف العمر المتوقع للغاز الطبيعى بها ، مقابل قصر العمر المتوقع له عالميا .

وقد دفعت هذه الأهمية بعض الاقتصاديين الى القول «لقد كانت المهمة عقب الحرب العالمية الثانية وقف المد الشيوعى ، والآن تتمثل المهمة فى ضمان الوصول الى مصادر الطاقة التى يتوقف عليها بقاء العالم » .

---

* أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .

(*مجلة البحوث والدراسات العربية* ، مج ٢٢ ، *يوليو / تموز* ١٩٩٤ – ص ص ٣١ – ٦٤) .

ويؤكد ما سبق ، ما يراه البعض الآخر من أنه بانتهاء الحرب الباردة من المتوقع أن يتحول الصراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال والجنوب .

وعلى الرغم من أهمية منطقة الشرق الأوسط ، إلا أن متابعة التغيرات العالمية توضح أنه فى الوقت الذى أسدل فيه الستار على النظام الدولى القديم ، لم تستطع الدول العربية أن تلحق بالدول المتقدمة ، أو أن تقلل الفجوة بينهما . فمازالت هذه الدول تعانى من العديد من المشاكل الداخلية من أهمها التخلف التكنولوچى والفجوة الغذائية والانكشاف الخارجى والتبعية المالية بمعنى تزايد المديونية العالمية للدول العربية . بل أنه مع بداية التسعينات ظهرت قائمه جديده من الدول العربية المدينة لأول مرة ، هذا بالاضافة الى تدهور مستويات المعيشة وتعاظم رقعة الفقر .

وها هى ذى تواجه النظام العالمى الجديد بابعاده وتغييراته الاقتصادية وهى مكبلة ومثقلة بالعديد من مشاكل الماضى .

ويصبح التساؤل الملح فى هذا الخصوص ، هل تؤدى التغيرات الاقتصادية فى النظام العالمى الجديد الى التخفيف من حدة المشاكل الداخلية أى «مشاكل الماضى » ؟ أم على العكس تلقى هذه التغيرات مزيدا من التحديات والقيود على مستقبل الوطن العربى ؟ هل تفرض تلك التغيرات قيودا على النظام الاقليمى العربى وعلى سلوك وحداته تحد من قدرته على الحركة المستقبلية ؟ وما هو حيز الحركة أو الفعل لمنطقة الشرق الأوسط محليا واقليميا ودوليا فى النظام العالمى الجديد » ، أيضيق أم يتسع ؟ أيوفر لها النظام العالمى الجديد فرصا جديدة للنمو والتنمية ؟ أم أن الهوة ستزداد عمقا نتيجة الهيمنة الرأسمالية على العالم ، وما تستلزمه من نمط عالمى جديد لتقسيم العمل ؟

للاجابة عن التساؤلات السابقة تنقسم الدراسة الى جزئين رئيسيين :

الجزء الأول : نخصصه لدراسة مفهوم النظام العالمي الجديد وابعاده الاقتصادية .

الجزء الثاني : نحاول فيه استشراف الانعكاسات الاقتصادية للنظام العالمي الجديد على الوطن العربي .

اولا : مفهوم النظام العالمي الجديد وابعاده الاقتصادية .

مفهوم النظام العالمى الجديد

نال موضوع النظام العالمى الجديد اهتمام البشرية على كافة مستوياتها الأيديولوجية والاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية منذ خطاب بوش فى الثامن من أغسطس عام ١٩٩٠ فى أعقاب غزو العراق للكويت ، والذى تحدث فيه عن فكرة النظام العالمى الجديد The New World order، وقد تزايد الاهتمام ببحث وتحليل أسس ومقومات وأبعاد وآليات ومستتبعات هذا النظام بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى كدولة فيدرالية فى النصف الثانى من عام١٩٩١ وهزيمة الشيوعية ونظم الحزب الواحد.

وفى الحقيقة تكشف قراءة حركة الاحداث والتفاعلات على المستوى الدولى عن أن النظام الدولى الذى تحددت معالمه واستقرت أسسه تدريجيا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات ، يمر منذ ذلك التاريخ بمرحلة تحول تدريجى عميق فى هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تبلورت واتضحت بعض ملامحها – إلى حد ما – منذ منتصف الثمانينات ، وهو ما دفع الى الاهتمام بقضية النظام العالمى الجديد ، ذلك النظام الذى ما زال فى طور التكوين ولم تتحدد ملامحه النهائية بعد .

وفيما يلى نحاول تحديد المقصود باصطلاح النظام العالمى الجديد وذلك من خلال مناقشة وتحليل كل جزء من هذا الاصطلاح بشكل منفرد .

أولا : النظام :

١ – يشير اصطلاح نظام فى اللغة العربية الى معنيين معا (٤) :

المعني الأول : هو القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة . أى ذلك النظام العضوى أو الوظيفى الذى يخدم أهدافا محددة من خلال آليات معينة . وهو مرادف لكلمة System باللغة الانجليزية . أما المعني الثاني : فيقصد به هرم السلطة والقوة والذى يتم بمقتضاة تطبيق وفرض أحكام من أعلى الى أسفل . أى ذلك النظام الاوامرى الذى يعكس ترتيبات أوامرية تقود العالم . وهو مرادف لكلمة Orderفى اللغة الانجليزية ، والتى استخدمها بوش فى الاشارة الى النظام العالمى الجديد .

وفى تقـديرى أن اصطـلاح نظام بالمعنى الأول فى اللغـة العـربية والمرادف لكلمـة System هو أفضل من المعنى الثانى فى اللغة العربية والمرادف لكلمة Order فى التعبير عن النظام العالمى الجديد .

٢ – كذلك تجدر التفرقة عند الحديث عن النظام العالمى بين ثلاثة مفاهيم تتداخل أحيانا وهى المجتمع العالمى والتنظيم العالمى والنظام العالمى (٥) :

– فالمجتمع العالمي : يمثل الاطار الذى يشكل بنيان النظام العالمى .

– والتنظيم العالمي : هو التعبير المؤسسى والقانونى عن النظام العالمى .

– أمـا النظام العـالمي : فهو مجموعة من الحقائق (الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية) التى تحكم علاقات المجتمع الدولى بكل اشخاصه ومؤسساته ونسقه القيمية والقانونية والتى تنظم علاقات الدول ببعضها البعض من خلال آليات مؤسسية . ولذلك فهو يتكون من ثلاثة أركان (٦) :

أ – بنية تحتية تتألف من مجموع الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتى تمثل أسس أو مرتكزات هذا النظام ، والتى تنصب دراستنا على الجانب الاقتصادى منها (المجتمع العالمى) .

ب – بنية فوقية تتكون من أنساق القيم والأفكار والقوانين والمؤسسات التنظيمية التى تعبر عن مرتكزات النظام (التنظيم العالمى) .

جـ – مجموعة من الآليات التى تحقق الاتساق بين البنية التحتية والبنية الفوقية .

إذن فالحديث عن النظام العالمى يجب أن يشمل المجتمع العالمى والتنظيم العالمى والآليات التى تكفل أن تكون حركة التنظيم العالمى (البنية الفوقية) معبرة عن المجتمع العالمى (البنية التحتية) .

ثانيا : العالمي :

تختلف الآراء حول التسمية الدقيقة للنظام الآن ، هل هو دولى أو عالمى ؟

وفى هذا المقام تجدر التفرقة بين الاصطلاحات الثلاثة التالية : الاقتصاد الدولى ، والنظام الدولى ، والنظام العالمى .

١ – فاصطلاح اقتصاد دولى يشير إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة فى التاريخ منذ القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية . وهى الفترة التى ازدهرت فيها التجارة بين الدول بسبب ظهور المدن من ناحية والكشوفات الجغرافية واكتشاف العالم الجديد من ناحية أخرى . أما قبل هذا التاريخ أثناء نظام الرق فى العصور القديمة وخلال نظام الاقطاع فى العصور الوسطى كانت العلاقات بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة ضعيفة بين دول العالم. وكان التبادل التجارى يتم بصفة أساسية داخل كل دولة ، فالنظم الاقتصادية خلال هذين النظامين كانت تنتج بغرض الاشباع المباشر للحاجات (اكتفاء ذاتى) وكان التبادل يتم عن طريق المقايضة (اقتصاد عينى) .

ومع الثورة الصناعية والانتقال الى مرحلة الرأسمالية الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر ، واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول وتزايدت العلاقات بين الدول بصفة عامة والعلاقات الاقتصادية بصفة خاصة . وظهرت الحاجة فى القرن العشرين الى تنظيم العلاقات الدولية فظهر ما يعرف بالنظام الدولى.

٢ – النظام الدولي : يرى كثير من المؤرخين أن نشأة النظام الدولى بمعنى انتظام وتفاعل دول العالم فى نظام شامل ووفقا لنمط معين لتقسيم العمل وخضوعا لبعض التنظيمات الدولية انما يرجع الى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤرخون له منذ بداية انشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ .

٣ – أما النظام العالمي : فهو ذلك النظام الذى بدأت بعض ملامحه تظهر على السطح منذ الثمانينات والذى يضم بجانب الدول ، المؤسسات الدولية والشركات متعدية الجنسية وغيرهم من الفاعلين أو المؤثرين فى العالم .

وفى تقديرى أن اصطلاح عالمي أكثر اتساقا مع ما نشهده اليوم من تغيرات على مستوى الانسانية من اصطلاح دولي . فهذا الأخير يشير الى العلاقات بين الدول ، وبالتالى تكون وحدة العلاقات فيه هى الدولة القومية ، أما اصطلاح عالمى فهو أكثر شمولا فهو يضم – كما أشرنا – كل الوحدات أو الفاعلين أو المؤثرين على مجرى تطور الانسانية . كما أن اصطلاح عالمى يشير الى الصفة الرئيسية التى

أصبحت تشكل النظام الآن وهى صفة العالمية ، وفيما يلى بعض الأمثلة على ما تقدم :

- تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل الثورة التكنولوجية وثورة المواصلات والاتصال بحيث أصبح الكون وكأنه قرية عالمية وبذلك اختفت أهمية الحدود السياسية للدول القومية .

- اتجاه الصناعة - والتى تعد محرك النمو فى كافة الدول - الى العالمية فى طبيعتها سواء من حيث توجهها نحو السوق العالمية أو من حيث رسم سياستها الانتاجية من منظور عالمى .

- اتجاه نمط تقسيم العمل الى العالمية وتدويل العملية الانتاجية ، بحيث أصبح انتاج اجزاء السلعة الواحدة يتم فى مختلف انحاء العالم .

تزايد أهمية الشركات متعدية الجنسية فى الانتاج والتجارة على مستوى العالم . وهى الشركات التى تباشر سياسات واستراتيجيات عالمية للانتاج والتسويق تجاوز الحدود السياسية للقوميات المختلفة .

- اتجاه الأذواق فى مختلف الدول الى التشابه بحيث يرى البعض أن هناك احتمالاً قويا لمولد المواطن العالمى (٧) .

ثالثا : الجديد :

تثير كلمة الجديد أيضا العديد من المناقشات ، فريق يرى أنه لا جديد فى هذا النظام ، بينما يؤكد فريق آخر على اختلاف النظام الحالى عن السابق .

وفى الواقع أن الحكم على النظام الحالى من هذا المنظور لا يمكن أن يتم بشكل مطلق . فنظام اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس . ولذلك فهو من ناحية يشترك معه فى بعض المظاهر (الجوهر والغايات) ومن ناحية أخرى يختلف فى البعض الآخر (الاساليب والآليات) .

وفى تقديرى يتميز النظام العالمى فى المرحلة المعاصرة بالعديد من المظاهر الجديدة من أهمها :

١ – تغير طبيعة القطبية ، فالقطبية التى سادت منذ أوائل القرن الحالى وحتى منتصف الثمانينات كان جوهرها السعى الى الهيمنة التى تتضمن استخدام القوة ، وذلك منذ كانت الامبراطورية البريطانية القطب الوحيد المسيطر على العالم قبل الحرب العالمية الأولى أو عندما سيطرت على العالم أقطاب متعددة – فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، ألمانيا ، اليابان – فى الفترة ما بين الحربين ، أو عندما سيطرت القطبية الثنائية – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى – على العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف عقد الثمانينات ، أما الآن فان القطبية – سواء ستستمر أحادية أم تصبح ثنائية أو متعددة – تتميز بسيادة شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين دول أو مناطق العالم وذلك من خلال المؤسسات الدولية فالهيمنة أو السلطة فى العالم لم تصبح موزعة حسب القدرات العسكرية وحدها ، وإنما أيضا وفقا للقدرات الاقتصادية والتكنولوچية (٨) .

٢ – تراجع أهمية القضايا الخاصة بالصراع الايديولوچى بين الشرق والغرب أو بين الاشتراكية والرأسمالية ، وسباق التسلح . واحتلال المشكلات والقضايا الاقتصادية المرتبة الأولى من اهتمام العالم مثل قضايا البطالة والتضخم وأسواق المال والاستثمار وتحرير التجارة بالاضافة الى بعض القضايا الأخرى مثل حماية البيئة ومكافحة المخدرات والأمراض مثل الايدز .

٣ – اختلاف الثورة الصناعية الثالثة – والتى تسود العالم اليوم – عن الثورتين الأولى والثانية . إذ تعتمد الثورة الراهنة على مصدر متجدد وهو الاستثمار فى مجال البحوث العلمية المكثفة وهو مصدر متدفق لا نهائى الحدود ، على حين أن الثورتين السابقتين اعتمدتا على مصادر غير متجددة (الحديد والنفط) .

٤ – التحول من الشمولية الى الديمقراطية ، من المواجهة والصراع الى الحوار والوفاق ، مع تزايد أهمية الشرعية الدولية .

٥ – تراجع هيمنة الثقافة الغربية على العالم ، وبروز حضارات أخرى كالحضارة اليابانية والصينية ، بالاضافة الى بروز الحضارة الاسلامية على المسرح العالمى من جديد (٩) .

٦ – تحول اهتمام العالم من القيم المادية الى القيم ما بعد المادية . فنظرا الى أن ثورة التكنلوچيا والمعلومات قد مكنت الدول الصناعية المتقدمة من اشباع جانب كبير من الحاجات الاساسية للجماهير فقد سمح لها ذلك بالانتقال الى مجال الاشباع الروحى (١٠) .

اجمالا يمكن القول بأن مفهوم النظام العالمى الجديد هو مفهوم ديناميكى بمعنى أنه مازال فى طور التشكيل . كما أنه مفهوم عضوى ووظيفى يشير الى الآليات التى تكفل اتساق التنظيم العالمي مع المجتمع العالمى . ويشير الى أن العالم كله أصبح وحدة الدراسة والتحليل والاساس الذى تتحدد بناء عليه القرارات . وعلى الرغم من اتفاقه مع النظام السابق فى الجوهر والغايات الا انه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته أى مصالحه ومنافعه تمشيا مع مرحلة التطور التى بلغها النظام الرأسمالى .

الابعاد الاقتصادية للنظام العالمي :

فى الواقع يثير الحـديث عن الابعاد الاقتصادية للنظام العالمى الجديد عدة صعوبات منها :

١ – ان هذا النظام مازال فى طور التكوين ولم تتحدد ملامحه النهائية بعد . ولذلك فان الحديث سينصب أساسا على ذلك الجزء المرئى منه فقط . أما بالنسبة للجزء غير المرئى أو المستقبلى ، فانه مع ما يشهده العالم اليوم من تغيرات متسارعة وأحداث مفاجئة يصبح من الصعب التنبؤ به بشكل دقيق .

٢ – ان هذا النظام يتكون من مجمـوعة متداخلة ومتشـابكة من الابعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والقيميـة والقانونية والمؤسسية ، ولذلك فانه على الرغم من أن الهدف من هذه الدراسة هو التركيز على بعض الابعاد الاقتصادية فقط ، إلا أننا نجدنا مضطرين فى بعض الاحيان الى التعرض الى بعض الابعاد الأخرى لصعوبة فصل الابعاد الاقتصادية عن الكيان العضوى لهذا النظام .

٣ – كما أن الحديث عن النظام العالمى الجديد يثير صعوبة أخرى تتعلق بتحديد التوقيت الزمنى لبدايته ، بل تذهب أحيانا الى التساؤل ، هل بدأ فعلا هذا النظام أم لم يبدأ بعد ؟

فى الحقيقة أن الحديث والاهتمام بالنظام العالمى الجديد قد تزايدا منذ خطاب بوش عام ١٩٩٠ وتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى ١٩٩١ ، إلا أن البعض يرى أن فكرة النظام العالمى انبثقت على أثر طرح الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف لسياسة اعادة البناء والمكاشفة عام ١٩٨٥ ، فى حين يرى فريق آخر أن فكرة النظام العالمى الجديد ترجع فى أحد اشكالها الاقتصادية الى دعوة أمنت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مايو عام ١٩٧٤ (١١) .

وفى هذا الخصوص ، وإذا كان من الضرورى تحديد توقيت محدد لبداية النظام العالمى الجديد ففى تقديرى يمكن القول بأن بعض الملامح الأولى لهذا النظام بدأت تتشكل على السطح منذ عام ١٩٨٥ ومازالت فى مرحلة التشكيل والتكوين حتى كتابة هذه الدراسة . إلا أن جذور هذا النظام ترجع لفترة أبعد من ذلك . فما النظام الجديد إلا نتيجة طبيعة للتطور التراكمى للنظام السابق بأبعاده المختلفة .

وقبل أن نتناول بالتحليل الابعاد الاقتصادية للنظام العالمى الجديد ، نود الاشارة الى أن تتبع حركة تطور النظام الاقتصادى العالمى منذ الثورة الصناعية يكشف عن أن هذه الابعاد ما هى إلا محصلة التطور الذى شهده النظام الرأسمالى من مرحلة الرأسمالية الصناعية التنافسية الى مرحلة الرأسمالية الصناعية الاحتكارية وانتهاء بمرحلة الرأسمالية الحالية والتى يمكن تسميتها بالرأسمالية الصناعية العالمية أو رأسمالية المعلومات الكونية .

فقد أدت الثورة الصناعية الأولى فى أواخر القرن الثامن عشر إلى تغيرات جذرية فى طبيعة النظام الرأسمالى التجارى والذى ساد منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر تقريبا . حيث أصبحت الصناعة عماد النشاط الاقتصادى ، أما التجارة فقد تراجعت لتصبح فى خدمة الصناعة . وبذلك حل النظام الرأسمالى الصناعى محل النظام الرأسمالى التجارى منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى يومنا هذا ، إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل للنظام الرأسمالى الصناعى :

المرحلة الأولي : الرأسمالية الصناعية التنافسية (خلال القرنين ١٨و١٩) :

نظرا لقوة الرأسمالية الصناعية فى فترة بدايتها فقد ساد الشعور بضرورة ترك الانتاج والتجارة لنظام المنافسة الكاملة . وتميزت تلك الفترة بتعدد وصغر أحجام المشروعات الصناعية . وهو ما حال دون اقامة احتكارات بين هذه المشروعات ولذلك سميت تلك المرحلة بالرأسمالية التنافسية . وكان الفن الانتاجى السائد فى ذلك الوقت كثيف العمل Labor Intensive ، وقد استلزم التصنيع فى تلك الفترة ضرورة ضمان تدفق المواد الأولية وتصريف المنتجات ، فاتبع النظام الرأسمالى نمط لتقسيم العمل الدولى يخدم أغراضه وهو تقسيم العمل بين الصناعات Inter - Industry . ووفقا لهذا النمط تتخصص الدول النامية فى تصدير المواد الأولية بينما تتخصص الدول الرأسمالية فى تصدير السلع الصناعية .

وفى هذه المرحلة تنافست الدول فيما بينها على اقتسام العالم . وقد شكلت القوة أساس العلاقات فيما بينها كدول قومية .

المرحلة الثانية : الرأسمالية الصناعية الاحتكارية (منذ أوائل القرن العشرين وحتي الربع الأخير منه) :

نتيجة لتطور النظام الرأسمالى بفعل تفاعلاته الداخلية وخاصة قوانين التراكم والتركيز أخذت المنافسة الكاملة تخلى سبيلها الى الاحتكار ، وظهرت مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . وظهر اتجاه عام لتزايد متوسط أحجام المشروعات . وقد ساعدت الثورة الصناعية الثانية – والتى تمثلت فى اكتشاف اسرار النواة ، واختراع الأسلحة النووية – والتى مالت إلى استخدام فنون انتاجية كثيفه رأس المال Capital-Intensive على تاكيد هذا الاتجاه . حتى أصبحت النماذج الاحتكارية وخاصة أسواق القلة هى الشكل الغالب للأسواق الصناعية .

وبدأ نمط تقسيم العمل الدولى يتغير وأخذ شكلا جديداً هو تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Intra- Industry حيث تظهر السلع فى قائمة الصادرات والواردات لنفس الدولة .

المرحلة الثالثة : مرحلة الرأسمالية الصناعيةالعالمية أو مرحلة رأسمالية المعلومات الكونية (منذ الربع الأخير تقريبا من القرن العشرين وحتي الآن) :

مع استمرار الاكتشافات التكنولوجية واستمرار تزايد أحجام المشروعات وتنامى أهمية الشركات متعدية الجنسية ضعفت قدرة الأسواق المحلية داخل الدولة القومية عن استيعاب انتاج الوحدات الانتاجية كبيرة الحجم وقلت فرص النمو الداخلى . وظهرت أنماط وأشكال جديدة للتنافس بين الوحدات الانتاجية الاحتكارية من أهمها التنافس فى الاكتشافات التكنولوجية والتنافس على الأسواق العالمية (١٢) وكان محصلة ما تقدم :

١ - الثورة الصناعية الثالثة التى يعيشها العالم اليوم والتى يطلق عليها اسم ثورة المعلومات والاتصال والمواصلات . والتى تستخدم فنون انتاجية كثيفة العلم أو المعرفة Knowledge - Intensive .

٢ - أصبحت السيطرة على الأسواق العالمية هى حلبة الصراع الرئيسية واتجهت الثورة التكنولوجية الى عالم الاتصال أو المواصلات وأصبح العالم كله ينظر اليه على أنه قرية عالمية .

٣ - تغير نمط تقسيم العمل الدولى ليتفق مع مرحلة تدويل الانتاج وعالمية الأسواق Intra - Firm فأصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج فى أماكن مختلفة من العالم ، وأصبحت قرارات الانتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمى ، ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد .

ومع هذا التطور فى طبيعة النظام الرأسمالى شهد النظام العالمي تغيرا فى أبعاده الاقتصادية .

تلك كانت جذور النظام العالمى اليوم ، وفيما يلى نعرض بشئ من التفصيل أهم الأبعاد الاقتصادية لهذا النظام حاليا .

وفى البداية نود الاشارة الى حقيقتين :

الأولى : هى أن الأبعاد التى نستعرضها فى هذه الدراسة تشير الى الجزء المرئى فقط من الجانب الاقتصادى للنظام العالمى الجديد .

الثانية : هى أننا نعرض الابعاد الاقتصادية بشكل منفصل إلا أنها فى الحقيقة تتداخل بحيث يشكل هذا التداخل نسيج الاقتصاد العالمى فى المرحلة المعاصرة .

(١) ثورة المعلومات والمواصلات : والتي تعد الثورة الصناعية الثالثة :

ومن مظاهرها التقدم الشاسع الذى حدث فى عام المواصلات والاتصالات والمعلومات ، وظهور عددكبير من السلع التى لم يكن لها وجود من قبل وخاصة فى مجال الالكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية والوراثية . وأصبح الحديث يدور الآن عن الادارة الذاتية Automation وعن الانسان الآلى Robotization وتحرر الانتاج الصناعى من الاعتماد الكبير على المواد الأولية وعلى العمالة . فقد انخفضت كمية المواد الأولية اللازمة لانتاج وحدة معينة من الانتاج الصناعى بحيث أصبحت لا تتجاوز ٠,٤ عما كانت عليه فى مطلع هذا القرن ، كما انخفضت التكلفة النسبية للعمالة فى القيمة الكلية للانتاج (١٣) . وذلك فى مقابل تزايد الأهمية النسبية للمعرفة العملية ، بحيث أصبح العلم عنصرا أساسيا من عناصر الانتاج يضاف الى الأرض ورأس المال والعمل (١٤) .

وقد انعكس ما تقدم على الفن الانتاجى السائد الآن فأصبح فنا انتاجيا كثيف المعرفة Knowledge - Intensive إذ تتمثل القاعدة الاساسية لهذه الثورة فى البحوث العلميةوالتكنولوجية R & D المكثفة .

وهكذا نرى أن هذه الثورة الصناعية الثالثة على الرغم من أنها نتيجة لتراكم الخبرة خلال الثورتين الأول والثانية ، بيد أنها تختلف عنها فى اعتمادها على قاعدة متجددة لا نهائية الحدود وهى المعرفة العلمية ، بينما أعتمدت الثورتين السابقتين على مصادر غير متجددة للطاقة (الحديد والنفط) (١٥) .

والجديد أيضا فى هذه الثورة هو تغير وظيفة الآلة ، فالآلة لم تعد تقوم بالأعمال الميكانيكية فقط وانما بالعمليات الذهنية أيضا (١٦) .

وتمثل الثورة الصناعية الثالثة التى تعيشها الانسانية اليوم الأساس المادى للنظام العالمى فى المرحلة المعاصرة ، وتلعب دورا هاما فى تشكيله ، بل أنها تعد محرك التغير

فى جميع أجزائه ، بحيث يمكن القول بأن مستقبل العالم يتوقف على منجزاتها . وقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج من أهمها :

– ثورة فى الانتاج تمثلت فى احتلال المعرفة والمعلومات الاهمية النسبية الأولى فى عملية الانتاج . كما انعكست فى ظهور نمط جديد لتقسيم العمل . فلم يعد تقسيم العمل يتم بين الصناعات Inter - Industry أو داخل الصناعة Intra - Industry ، بل ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intra - firm بحيث يتم توزيع انتاج الاجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

– ثورة فى التسويق ، نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب انتاج المشروعات العملاقة التى أصبحت تسيطر على الانتاج اليوم ، ونتيجة للثورة فى عالم الاتصالات والمواصلات أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمر حتمى لضمان الاستمرار . وانتقلت عناصر النمو من الأسواق المحلية الى الأسواق العالمية . وهو ما يفسر جزئيا الاتجاه نحو ظاهرة التكتل والاندماج الاقتصادى والاقليمى والتى سنتعرض لها تفصيلا فى الجزء التالى .

– النمو الضخم فى التجـارة الدوليـة والتدفقات المالية – كنتيجة للثورة التنكولوچية من ناحية ولتحـرير التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال من ناحية أخرى – مع ملاحظة أن النمو فى حركة رؤوس الأموال الدولية كان يفوق معدل نمو التدفقات السلعية .

– تزايد درجة الاعتماد المتبادل ، فقد أدت الثورة التكنولوچية والنمو المتعاظم للتجارة وحركات رؤوس الأموال بين الدول الى تزايد درجة الاعتماد المتبادل بينها . إذ ارتبط العالم بشكبة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية ولم يعد فى وسع أية دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجى ، بل ان مستوى الاداء فى كل دولة أصبح أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجى .

(٢) الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الاقليمية :

يعد الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى من أهم الظواهر التى تشكل النظام الاقتصادى العالمى اليوم . وتوحى هذه الظاهرة بأن الفترة القادمة سوف تتميز بأشكال مختلفة من التعاون أو التكامل أو الاندماج الاقتصادى بدلا من الصراع السياسى . وهو ما يؤكد أن العامل الاقتصادى ستكون له الريادة فى تشكيل النظام العالمى بدلا من العامل السياسى .

فمن أهم التغيرات التى تشكل الاقتصاد العالمى اليوم هى اتجاه كثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادى الاقليمى Regional Economic Integration بحيث تضاءلت أهمية الدول كمجال أو كنطاق يؤخذ فى الاعتبارعند رسم السياسات الاقتصادية ، وحلت محلها الأقاليم .

وفيما يلى نستعرض أهم التكتلات الاقتصادية الاقليمية التى من المنتظر أن تشكل الاقتصاد العالمى فى المستقبل :

- مشروع أوروبا الموحدة عام ١٩٩٣ European Community والذى ترتب عليه قيام أكبر سوق داخلى فى العالم تضم ٣١٠ مليون نسمة ، وتمثل نحو $\frac{1}{3}$ التجارة العالمية ، وبلغ دخلها ٤,٨ تريليون دولار عام ١٩٨٩ (١٧) .

- اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا وكندا ١٩٨٩ The U S - Canada Free Trade Agreement والتى انضمت لها المكسيك فى صيف ١٩٩٢ .

- احتمال قيام تكتل اقتصادى اقليمى فى حوض المحيط الهادى يضم اليابان ودول جنوب شرق آسيا المصنعة حديثا واستراليا .

- احتمال اتجاه دول أوروبا الشرقية الى التكتل الاقتصادى حماية لأوضاعها فى السوق العالمية أو اتجاهها الى الانضمام لأوروبا الموحدة ١٩٩٣ .

هذا ومما يؤكد سيادة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية على الصعيد العالمى ما صاحب موجة التكتل من انهيار نظام الاتحاد السوفيتى وتفككه فى صورة دول الكومنولث الروسى ، ومن تراجع الوضع النسبى للولايات المتحدة الامريكية على لصعيد العالمى .

وتتمثل خطورة تلك التكتلات فيما يرتبط بها من تصاعد النزعة الحمائية فى البلاد الصناعية . فعلى الرغم من أن الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة – والتى تعرف باسم الجات GATT – والتى تنظم وتصنع أسس النظام التجارى الدولى تنص على المبادئ الثلاث التالية (١٨) .

أ – تحرير التجارة الدولية من كل القيود التعريفية ، وغير التعريفية .

ب – عدم التمييز Non - Discrimintion بين البلاد فى المعاملات التجارية الدولية ، وهو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية .

جـ – التبادلية فى تحرير التجارة بمعنى أن قيام أحد البلاد الأعضاء بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداته من سلعة معينة يقتضى قيام البلاد الأخرى المستفيدة من هذا التخفيض بأجراء تخفيض مقابل فى رسومها الجمركية بحيث تتعادل المنافع التى تعود على جميع الأطراف .

إلا أنه يلاحظ أن البلاد الصناعية لجأت الى القيود الكمية لتقيد التجارة الدولية . وأبرز مثال على ذلك اتفاقية الالياف المتعددة Multi - FibreArrangement (M. F. A.) والتى تقيد الصادرات من المنسوجات والملابس من الدول النامية .

كذلك شهدعقد الثمانينات تزايد النزعة الحمائية لتشمل عددا كبيرا من السلع التى تتفوق فيها الدول النامية غير المنسوجات . وتأخذ النزعة الحمائية فى أغلب الحالات صورا متعددة من القيود غير التعريفية مثل :

– تقسيم الأسواق بين البلد المصدر والبلد المستورد .

– التقييد الاجبارى للصادرات .

– استخدام الشرط الوقائى فى اتفاقية الجات .

ولا شك أن الاتجاه الى التكتل التجارى من ناحية ، وتصاعد معدلات الحماية من ناحية أخرى ، يعد أحد السياسات التنافسية الحديثة التى تلجأ اليها الدول المتقدمة صناعيا ، والتى من المتوقع أن تمارس آثارا سلبية على التجارة الدولية للدول النامية .

(٣) تزايد الأهمية النسبية للشركات متعدية الجنسية :

تكتسب الشركات متعدية الجنسيات مكانة متميزة فى الاقتصاد العالمى باعتبارها المصدر الرئيسى للتمويل الدولى فى الوقت الراهن ، والحقيقة أن هذه المكانة لا ترجع فقط إلى ما تقدم ، وإنما أيضا الى ما تباشره تلك الشركات من تأثير على الاقتصاد العالمى من خلال ما يصاحب تدفق الاستثمارات المباشرة من نقل التكنولوچيا والخبرات التسويقية والادارية . بل أن التأثير الحقيقى لها يكمن فيما تمارسه تلك الشركات من تأكيد لظاهرة التدويل Internationalization أو الظاهرة العالمية Glo-balization . فمن أهم مظاهر التغيرات التى تميز النظام العالمى فى عالمنا المعاصر هى ظاهرة التدويل أو العالمية على كافة المستويات الانتاجية والتمويلية والتكنولوچية والتسويقية والادارية . وهى الظاهرة التى قادتها الشركات متعدية الجنسيات . وبذلك انتقل النظام العالمى من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية الى رأسمالية الاحتكارات الدولية .

وقد ترتب على تعاظم الأهمية النسبية لهذه الشركات فى النظام العالمى أن رأى البعض أنه من المتوقع أن تحل هذه القوى الاقتصادية محل الدول ، بينما رأى البعض الآخر عكس ما تقدم ، بمعنى أن هذه الشركات ليست إلا أدوات فى خدمة سياسات الدول ، أى أن الدول هى التى تحركها . وأيا كان الأمر فإن مجرد مناقشة هذا الاحتمال هو خير دليل على تصاعد الأهمية النسبية لهذه الشركات على المستوى العالمى . بحيث أصبحت هذه الأخيرة فى قمم الرأسمالية العالمية مكونة بذلك الشريحة الرأسمالية الأعلى والأقوى ، والتى تتخذ من العالم كله سوقا لها ، والتى تسيطر على نسبة كبيرة من وسائل خلق الثروة من رؤوس أموال وتكنولوچيا وخبرات تسويقية وإدارية (٩١) .

وفيما يلى نستعرض بعض المؤشرات التى توضح الأهمية النسبية للشركات متعدية الجنسية على المستوى العالمى (٢٠) :

أ – على الرغم من أن عقد الثمانينات قد شهد تباطؤ فى معدل نمو الاقتصاد العالمى ، إلا أن نشاط هذه الشركات – على نقيض هذا الاتجاه – قد أوضح تسارعا

فى معدلات النمو (تجاوز ١٠٪ سنويا) أى نحو ضعف معدل زيادة الانتاج العالمى ومعدل نمو التجارة العالمية .

ب – تعد هذه الشركات من أهم القوى الاقتصادية الفعالة فى الاقتصاد العالمى ، ذلك انتاج أكبر ٦٠٠ شركة متعدية الجنسيات وحدها يمثل ما يتراوح بين $\frac{١}{٤}$ و $\frac{١}{٥}$ القيمة المضافة المولدة من انتاج السلع عالميا .

جـ – كذلك توضح البيانات ارتفاع نصيب بعض الشركات متعدية الجنسية فى اجمالى انتاج القطاعات الصناعية الفردية . ومن أبرز الأمثلة على ذلك سيطرة شركة I.B.M على حوالى ٤٠٪ من سوق الحاسبات الالكترونية على مستوى العالم . كذلك تسيطر الشركات السبعة للبترول Seven- Sisters على حوالى $\frac{٢}{٣}$ أسواق العالم . كذلك توضح البيانات احتكار هذه الشركات للسوق العالمية فى العديد من الصناعات فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

د – أما فيما يتعلق بأهميتها فى مجال التجارة الدولية فنجد أن نحو ٨٠٪ أو ٩٠٪ من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تتم من خلال فروع هذه الشركات . كذلك نجد أنه من بين أكبر ٦١٣ شركة متعدية الجنسيات فى العالم ، بلغ نصيب ٤٣٧ منها حوالى ٨٠٪ من إجمالى المبيعات الاجمالية العالمية . ولا شك أن هذا المؤشر يوضح مركز هذه الشركات فى حقل التسويق الدولى ، وكيف تسيطر على فنون وسياسات المبيعات وتحتكر شبكات التسويق فى العالم بشكل يعطيها وضعا احتكاريا فى كل أسواق الانتاج والاستهلاك العالمية .

هـ – كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والصرف الأجنبى المتوافرة لدى هذه الشركات ضعفى الاحتياطى الدولى منها . ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات فى السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدى العالمى .

و – كما تلعب هذه الشركات دورا قائدا فى الثورة التكنولوچية التى احدثت ، ومن المنتظر أن يحدث استمرارها فى المستقبل ، تغيرات هائلة فى النظام العالمى تنبئ ببداية عهد صناعى جديد New Industrial Era . فهى مسئولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوچية ، التى يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير R & D التى

قامت بها هذه الشركات . ويرجع اهتمام الشركات متعدية الجنسيات بالتقدم التكنولوچى الى أنه يعد أهم وأكفأ الوسائل التنافسية اليوم ، خاصة وأن الاقتصاد العالمى يتسم ببطء معدلات النمو واشتداد حدة المنافسة وغلبة أسواق احتكار القلة ، بحيث يصبح خفض التكلفة ورفع الجودة السبيل الوحيد الى البقاء ، وهذا هو ما تهدف اليه الاختراعات التكنولوچية .

هذا وقد شهد عالم الشركات متعديه الجنسيات عدة تغيرات ، فبعد أن كان كبر حجم هذه الشركات ، واعتبار الدول المتقدمة الدول الأم لها من أهم صفات تلك الشركات ، نجد أن العقدين السابقين قد حملا معهما عدة تغيرات من أهمها :

أ – ظهور كثير من الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم :

فبعد أن كانت الصفة الغالبة للشركات متعدية الجنسيات كبر الحجم بحيث تعدت مبيعاتها السنوية بليون دولار ، وكان يطلق عليها « نادى البليون دولار » Billion Dollar Ciub ظهرت فى عقد الثمانينات مجموعة من الشركات متعدية الجنسية صغيرة ومتوسطة الحجم . وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دقيق لكل من الحجم الصغير والمتوسط ، إلا أن كل ما يمكن قوله هو أن هذه الشركات بالرغم من أن مبيعاتها لا تصل إلى رقم البليون دولار سنويا ، يغلب عليها الصفات العامة للشركات متعدية الجنسيات . كما أنها تمارس نشاطها خارج الحدود القومية لدولها الأم فى أكثر من دولة مضيفة . وتشير البيانات الى أن هذه الشركات تمثل نحو ٥٠ ٪ أو أكثر من الشركات متعدية الجنسية التى تقوم بالاستثمار الأجنبى المباشر خارج الحدود القومية لدولها الأم .

ب – ظهور الدول النامية كدول أم للشركات متعدية الجنسيات :

تمثل نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للشركات متعدية الجنسية التى تعد الدول النامية دولها الأم قرابة ٣ ٪ من رصيد الاستثمار الاجمالى المباشر على المستوى العالمى ، هذا وتتعدى المبيعات السنوية لعدد كبير من هذه الشركات – نحو ١٧ شركة – مليون دولار . وأهم الدول النامية التى تعد دولا «أم» للشركات متعدية الجنسية كوريا والبرازيل والمكسيك والهند .

جـ - دخول شركات القطاع العام في الدول المخططة مركزيا في عالم الشركات متعدية الجنسية :

لعبت الدول المخططة مركزيا أيضا دور الدول الأم للشركات متعدية الجنسية . فقد قامت مشروعات القطاع العام بهذه الدول باقامة ٥٩٠ فرعا لها خارج حدودها القومية، وبلغ نصيب الدول المتقدمة منها ٤١٨ فرعا ونصيب الدول النامية ١٧٢ فرعا .

وفى النهاية نود الاشارة الى أنه على الرغم من أن معظم الدراسات تعتمد على البيانات الخاصة بالاستثمار الاجنبى المباشر باعتباره أقرب تعبير عن حجم نشاط الشركات متعديه الجنسية ، فإن هذا المؤشر يعطى تقديرات أقل من الحقيقة لحجم هذه الشركات . فالكثير من هذه الشركات يعتمد فى مزاولة نشاطه فى الدول المضيفة على الاقتراض من الأسواق المحلية أو من الأسواق العالمية . كذلك فهى تقوم فى أحيان كثيرة بمزاولة نشاطها من خلال أشكال لا تقوم على الملكية Non - Equity Forms مثل عقود بيع التراخيص أو براءات الاختراع ، وعقود الامتياز ، وعقود الادارة والتسويق ، وعقود بيع الخدمات الفنية ، أو عقود تسليم المفتاح .

(٤) التغيرات في النظام النقدي العالمي (٢١) :

شهد عقد الثمانينات تقلبات حادة فى كل من أسعار صرف العملات الرئيسية وأسعار الفائدة الدولية كنتيجة لانهيار نظام أسعار الصرف الثابت المرتبط باتفاقية بريتورن وودز عام ١٩٧٣ وقيام نظام أسعار الصرف العائمة .

وعلى الرغم مما ترتب على العمل بنظام أسعار الصرف العائمة من تقلبات شديدة فى أسعار صرف العملات الرئيسية نتيجة المضاربة فى أسواق العملة ، وهو ما أدى الى زيادة عنصر عدم اليقين فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعلى الرغم مما أدى له هذا النظام من انحراف أسعار الصرف حيث يرتفع سعر بعض العملات الرئيسية أو ينخفض بشكل لا يمكن تبريره اقتصاديا ، إلا أن هذا النظام يتميز بما يلى :

- أنه أكثر اتفاقا مع تعاظم حركة التجارة الدولية وانتقالات رؤوس الأموال ومن ثم تزايد درجة الاعتماد المتبادل .

- أنه يعفى السلطات النقدية فى أى دولة من اخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لاعتبارات التوزان الخارجى .

- أنه يحمى الى حد ما الاقتصاد القومى من الموجات التضخمية أو الانكماشية .

كذلك تميز النظام النقدى العالمى من ناحية أخرى بهيمنة الدولار الأمريكى . فعلى الرغم من تزايد الأهمية النسبية للين اليابانى والمارك الالمانى فى سوق النقد العالمية منذ أوائل التسعينات ، إلا أن الدولار ما زال - فى المرحلة الراهنة - يعد العملة الرئيسية فى المعاملات الدولية ، والاحتياطيات النقدية .

أما فيما يتعلق بالمستقبل فتشير بعض الدراسات الى توقع تراجع أهمية الدولار الأمريكى فى النظام النقدى العالمى ، وتعتمد فى توقعاتها على الاعتبارات التالية :

- تزايد الأهمية النسبية لكل من الاقتصاد اليابانى والاقتصاد الالمانى فى النظام العالمى وعلى حساب الأهمية النسبية للاقتصاد الامريكى . مما أدى الى تعاظم الوضع النسبى للين اليابانى والمارك الالمانى فى المعاملات الدولية .

- توقع أن أوروبا الموحدة سوف تقترن قريبا بتحويل وحدة النقد الأوروبية الايكو ECU من وحدة حسابية الى وحدة نقدية حقيقية تكون وسيلة المدفوعات ومخزن للقيمة .

- ان احتمال ظهور تكتلات اقتصادية أخرى - غير أوروبا الموحدة - فى أمريكا الشمالية وفى حوض المحيط الهادى . والتى سبق الاشارة اليها - يدفع البعض الى توقع ظهور ثلاثة كتل نقدية : الأولى فى أوروبا الموحدة وتكون عملتها الأيكو ، والثانية فى أمريكا الشمالية وتكون عملتها الدولار ، والأخيرة فى حوض المحيط الهادى وتكون عملتها الين . وبذلك يتحول النظام النقدى العالمى من نظام احادى الى نظام ثلاثى .

وإذا تحقق ما تقدم فسوف يتخلص النظام النقدى العالمى من مخاطر الاعتماد على عملة واحدة ومن ثم تخف حدة التقلبات الشديدة فى أسعار صرف العملات الرئيسية .

(٥) التغيرات في النظام المالي الدولي :

شهد النظام المالى الدولى أيضا منذ الثمانينات تغيرات وتحولات عميقة كرد فعل أو كانعكاس للتغيرات فى النظام الاقتصادى الدولى . ومن أهم تلك التغيرات (٢٢) :

- النمو الضخم فى حركة رؤوس الأموال الدولية بحيث فاقت معدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية . وترجع هذه الظاهرة لمجموعة من الأسباب منها الثورة

التكنولوچية وخاصة فى مجال الاتصال والمواصلات ، والاتجاه نحو تدويل العملية الانتاجية ، وتزايد أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر يمثل المصدر الرئيسى للتمويل الدولى ، والاتجاه نحو تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية . بحيث أصبحت أسواق المال الدولية تتصف هى الأخرى بالعالمية .

– اختلال أسواق المال العالمية فى أوائل التسعينات بمعنى ظهور فجوة فى الموارد على مستوى الأسواق العالمية . نتيجة تعاظم الطلب على المدخرات العالمية من ناحية ، واتجاة عرض المدخرات الى التقلص من ناحية أخرى .

– تطور نمط التمويل الدولى من الاعتماد أساسا على المساعدات الائتمانية الرسمية فى الفترة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣ ، الى الاعتماد على البنوك التجارية خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٧٣ وحتى تفجر أزمة المديونية الخارجية عام ١٩٨٢ ، وأخيرا ظهور الاستثمار الأجنبى المباشر كمصدر هام فى عملية التمويل الدولى منذ عام ١٩٨٢ وحتى يومنا هذا .

– مركزية أو أهمية الدور الذى يقوم به صندوق النقد الدولى فى ادارة النظام المالى الدولى واتساع دائرة المشروطية Conditionality المرتبطة بالتمويل الدولى . فالاتفاق مع الصندوق أصبح شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولى المختلفة سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية . كما أنه أصبح أيضا شرطا للحصول على الموافقة على اعادة جدولة الديون . كما أن الاتفاق مع الصندوق أصبح من ناحية أخرى مشروطا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحى يتناول السياسات الاقتصادية الكلية Macro مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وسياسة الموازنة العامة (٢٣) .

– التعاون بين مصادر التمويل المختلفة ، فقد شهد عقد الثمانينات الاهتمام بالتنسيق بين مصادر التمويل المختلفة ، والتى كانت سابقا مستقلة . وأعقب ذلك ظهور ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين صندوق النقدى الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير . بمعنى أن الحصـول على موارد مالية من أحدى المنظمتين يتوقف على تنفيذ اشتراطية المنظمة الأخرى . وقد رأينا أن اشـتراطية الصندوق تتمثـل فى

اتباع البلد المدين برنامجا تصحيحيا . أما بالنسبة للبنك الدولى فقد استحدث نوعا جديدا من القروض فى اوائل الثمانينات ، وهى قروض التصحيحات الهيكلية Structural Adjustment Loans (S. A. L .) وهذه أيضا مشروطة بالتزام المدين بإجراء مجموعة من التصحيحات الهيكلية والتى تتمثل أساسا فى رفع كفاءة القطاع العام ، وزيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتصحيح الأسعار وبصفة خاصة أسعار الطاقة (٢٤) .

تلك هى أهم الابعاد الاقتصادية فى الجانب المرئى من النظام العالمى الجديد والذى مازال يتشكل .

ثانيا : الانعكاسات الاقتصادية للنظام العالمي الجديد علي الوطن العربي :

فى حقيقة الأمر فإن محاولة تحديد هذه الانعكاسات يثير صعوبتين أساسيتين ، **الأولى** ، أن النظام العالمى الذى نحن بصدد دراسة آثاره على منطقة بعينها ما زال فى طور التكوين والتشكيل ولم تستقر معالمه وأبعاده بشكل نهائى بعد . **الثانية** ، أن التغيرات الاقتصادية فى النظام العالمى الجديد تتسم بالسرعة والاستمرارية بشكل يصعب ملاحقته إلا لمن يتابعه يوميا . وعليه فإنه من الصعب التنبؤ بشكل دقيق بتأثير هذه التغيرات المباشر وغير المباشر ، القريب والبعيد ، على الدول العربية . إلا أنه على الرغم من هذه الصعوبات سنحاول - على حذر - قراءة أو استشراف انعكاسات أو مستتبعات النظام العالمى الجديد على الوطن العربى من منظور اقتصادى .

إلا أننا قبل أن نعرج الى هذا التحليل نرى أنه من المفيد الاشارة الى بعض الملاحظات :

الأولى : أن حرب الخليج الثانية قد كشفت عن أن التناقصات فى النظام العربى والخلل فى هياكله تشكك فى قدرته على الاستمرار بصيغته القديمة ، وفى قدرته على استيعاب والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية فى النظام العالمى . حيث أثبتت هذه الحرب انهيار بنيته التحتية والتى تمثل الأسس التى يجب توافرها فى أى نظام اقليمى ، وهى

وجود حد أدنى من القيم والمصالح المشتركة ووجود مؤسسات وآليات لرعاية هذه القيم والمصالح ولتحقيق التوافق الدائم بينها وبين الشرعية الدولية (٢٥) .

الثانية : يتفق دارسو العلاقات الدولية على أن النظام الدولى ذا الطابع التعددى يسمح بحرية الحركة للوحدات الصغيرة والعكس صحيح . واتفاقا مع ما تقدم يمكن القول بأن النظام العالمى الراهن يدفع الى تقليص حرية الحركة المتاحة للنظم الاقليمية بما فى ذلك النظام الاقليمى العربى . ومما يزيد من هذه الحقيقة بالنسبة للنظام العربى ما يعانيه هذا النظام من تفكك وعدم تماسك وقيام بعض وحداته بوضع ترتيبات وضمانات أمنية مع القوى الكبرى (٢٦) .

الثالثة : أدت حرب الخليج الى تدمير كل من الكويت والعراق تدميرا كاملا وتقدر نفقات اعادة تعمير هذين البلدين بالكامل بما يزيد على اضعاف اجمالى الديون العربية. كما أدت تلك الحرب الى استنزاف القدرات المالية لهذه الدول حيث بلغت تكاليف الحرب وفقا لتقرير صندوق النقد العربى لعام ١٩٩٢ نحو ٨٠٠ مليار دولار ، تخص دول مجلس التعاون الخليجى منها ٣٠٠ مليار دولار ، أما العراق فتصل خسائره إلى ٢٠٠ مليار دولار ، والاقطار الأخرى الى ٣٠٠ مليار دولار (٢٧) .

الرابعة : ترتب على حرب الخليج وضوح ضعف أو عدم فاعلية التجمعات الاقليمية العربية التى كانت قائمة قبل الأزمة وخاصة مجلس التعاون الخليجى . حتى اعلان دمشق الذى ظهر كنتيجة للحرب فقد مر عليه أكثر من ثلاثة أعوام ولم تظهر له أى نتائج إيجابية حتى الآن .

الخامسة : تميز النظام الاقليمى الشرق أوسطى بعد حرب الخليج الثانية بضعف أو تراجع جانبه العربى وتزايد الأهمية النسبية لكل من تركيا وايران فى قلب هذا النظام (٢٨) .

السادسة : ستظل منطقة الشرق الأوسط مسرحا للتوتر والصراع الاقليمى وربما الدولى ما لم تتمكن من الوصول الى صيغة عصرية تنظم علاقاتها داخليا وخارجيا مع النظام العالمى على أساس من التوازن للمصالح .

هذه كانت بعض الملحوظات السريعة عن الوضع فى الشرق الأوسط والوطن العربى ونحن فى نهاية القرن العشرين .

وبما أن تحديد العلاقة بين النظامين العربى والعالمى تعد نقطة البداية المنطقية لدراسة أثر التغيرات الاقتصادية العالمية على المنطقة العربية . وبما أن طبيعة علاقة النظام العربى بالنظام العالمى تتوقف فى المقام الأول على مستوى التضامن والتنسيق بين دول هذه المنطقة . فانه بالرجوع الى الملحوظات السابقة يمكن القول بأن الدول العربية تفتقد التضامن والتنسيق وهو ما يوحى بضعف الكيان العربى فى مواجهة النظام العالمى ، بحيث تصبح التغيرات العالمية معطيات بالنسبة للنظام العربى .

وننتقل الآن الى محاولة استطلاع تأثير التغيرات الاقتصادية الرئيسية فى النظام العالمى على الوطن العربى .

تأثير الثورة التكنولوجية :

تمثل الثورة الصناعية الثالثة - كما سبق وأن أوضحنا - الاساس المادى للنظام العالمى فى المرحلة المعاصرة . فهى تعد المحرك لكل التغيرات التى يشهدها هذا النظام، بحيث يمكن القول بأن مستقبل العالم يتوقف على منجزاتها .

واتفاقا مع ما تقدم يمكن القول بأن موقف الدول العربية من هذه الثورة يعد العامل الحاسم - فى تقديرنا - فى تحديد حركة أو موقع أو مستقبل هذه المنطقة خلال العقود القادمة .

ولمعرفة موقف أو موقع المنطقة العربية من هذه الثورة نستعرض الخريطة الجديدة لتوزيع القوة على الصعيد العالمى . إذ ترتب على الثورة الثالثة اعادة تصنيف دول العالم وفقا لقوتها التكنولوجية الى ثلاث فئات (٢٩) :

- **الفئة الأولى** : وتضم الدول التى تعد مصدر هذه الثورة ، وتتمثل أساسا فى أمريكا واليابان والى حد ما المانيا . وقد استفادت هذه الدول من منجزات الثورة الصناعية الثالثة :

- **الفئة الثانية** : وتضم معظم دول أوروبا الغربية والشمالية وبعض الدول الصناعية الجديدة وهذه الدول حققت تطورا فى بعض نواحى الثورة التكنولوجية وليس كلها . وتعتمد على نقل نتائج الثورة الثالثة أكثر من تخليقها .

- **الفئة الثالثة** : فشلت فى دخول مضمار الثورة التكنولوچية الثالثة فى معظم مراحلها . وتشمل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية ومعظم دول العالم الثالث ومنها الدول العربية ، بل أن وضع هذه الدول أكثر حرجا من بقية الدول التى تقع الفئة الثالثة فيها . وذلك لأن الدراسات المهتمة بهذه المنطقة أوضحت أن معظم الدول العربية فشلت فى استكمال القاعدة الصناعية الخاصة بالثورتين الأولى والثانية .

ولا شك أن هذا الوضع سيكون له كثير من التداعيات والانعكاسات السلبية على المنطقة العربية ، إذ من المتوقع أن تتسع الفجوة التكنولوچية بينها وبين بقية دول العالم . ففى حين يبلغ ما ينفق على البحوث العلمية والتطوير فى الدول المتقدمة ما يتراوح بين ٣٪ و ٨٪ من الدخل القومى سنويا ، لا يتجاوز ما ينفق فى الدول العربية جميعها لنفس الأغراض ثلث الواحد فى المائة (٠,٣١٪) . مما يوضح صعوبة أن يقفز الوطن العربى الى تكنولوچيا الثورة الصناعية الثالثة مباشرة والتى تعد محرك النمو والتقدم (٣٠) .

ويترتب على عجز الدول العربية عن استيعاب الثورة التكنولوچية الثالثة أن تصبح مسرحا أو موطنا تمارس فيه التكنولوچيا العالمية تجاربها . وتزداد بالتالى درجة تأثر هذه الدول بنتائج الثورة التكنولوچية والمتمثلة أساسا فى تزايد درجة الاعتماد المتبادل وظهور نمط تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة وتدويل العملية الانتاجية وخاصة بفعل تصاعد الأهمية النسبية للشركات متعدية الجنسية . ومن ثم تزداد درجة ارتباطها بالنظام العالمى ودرجة اندماجها فى السوق العالمية وفقا لنمط تقسيم العمل الدولى الذى يتفق واستراتيچيات النمو والتنمية فى النظام الرأسمالى العالمى . وتقل مساحة الحركة لهذه المنطقة ، وينحسر دورها كفاعل فى المسرح العالمى ، أو بصورة أخرى تزداد درجة تهميشها أو درجة تبعيتها وهو ما يضعف من قدرتها على التأثير فى التغيرات العالمية.

تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية :

قطعت كثير من الدول العربية شوطا كبيرا فى التصنيع الاحلالى ، ووصلت الى المستوى الذى يتطلب التحول الى استراتيچية التصنيع التصديرى بالانفتاح على العالم

الخارجى . إلا أنها ووجهت بانتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية وما يرتبط بها من تصاعد النزعات الحمائية . مما يضع حدا على امكانيات التصنيع التصديرى والذى أثبتت الدراسات النظرية والتجارب العملية وجود درجة ارتباط موجبة وقوية بينه من ناحية وبين معدل نمو الناتج القومى من ناحية أخرى .

وفيا يلى نستعرض أهم القيود التى تفرضها الكتل التجارية على مستقبل الدول العربية (٣١) :

- ترتبط الكتل التجارية بنزعة حمائية وتمييزية ضد الصادرات من خارج هذه الكتل ، وبالنسبة للمنطقة العربية من المتوقع أن تؤدى تلك النزعة الحمائية والتمييزية الى تقييد النمو المحتمل للصناعات التحويلية من خلال التصدير ، وخاصة بالنسبة لصناعة البتروكيماويات والمنسوجات وبعض فروع الصناعات المعدنية مثل الالمونيوم .

- كذلك تفرض هذه الكتل قيودا كمية على الواردات من الدول العربية وتؤثر تلك القيود على صادرات صناعات عديدة من أبرزها المنسوجات والملابس .

- كما تضع الكتل التجارية مقاييس فنيه موحدة للمنتجات داخل الكتل التجارية ويمثل هذا القيد صعوبات فى مواجهة الصادرات العربية .

- وأخيرا تنطوى الكتل التجارية على إجراءات وعمليات تمييزية ضد صادرات الخدمات من الوطن العربى وخاصة قطاع المصارف العربية وصادرات العمالة العربية .

- كذلك فان انضمام أسبانيا والبرتغال بامكانياتهما الزراعية الهائلة الى أوروبا الموحدة ١٩٩٣ قد يدفع المجموعة الاوروبية الى تحقيق الاكتفاء الذاتى زراعيا ، وهو ما سيمارس بدون شك تأثيرا سلبيا على الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية (٣٢) .

وعلى الرغم من الآثار السلبية التى يمكن أن تمارسها الكتل التجارية على المنطقة العربية فأن البعض يرى أن هذه الكتل ذاتها قد تكون لها بعض الآثار الايجابية على الدول العربية ، فمثلا :

- قد يؤدى التكتل الاقتصادى الى زيادة معدل النمو وارتفاع مستوى الدخل القومى داخل الكتل مما يدفع بدوره الى زيادة الطلب الداخلى وبالتالى الى امكانية زيادة صادرات الدول العربية لهذه الكتل (٣٣) .

– قد يؤدى انتشار الكتل التجارية الى تعاظم التنافس بينها على تصريف وارداتها فى دول الشرق الأوسط . فالحمائية والكتلية التجارية تتضمن تميزا وتنافسا تجاريا متبادلا بين الكتل القوية مما يزيد بالضرورة من أهمية الأسواق الأخرى ومنها الأسواق العربية .

تأثير نشاط الشركات متعدية الجنسية :

على الرغم من أن الشركات متعدية الجنسية تعد من أهم القوى الاقتصادية التى تشارك فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى فى المرحلة المعاصرة باعتبارها المصدر الرئيسى للثورة التكنولوچية ولتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر – كأحد صور التمويل الدولى – ولسيطرتها على فنون وسياسات المبيعات ولاحتكارها لشبكات التسويق فى العالم ، إلا أن الدراسات المرتبطة بنشاط هذه الشركات أوضحت ميلها فى السنوات الأخيرة الى تركيز نشاطها فى الدول المتقدمة صناعيا وبصفة خاصة فى التكتلات الاقتصادية الاقليمية وبعض دول أوروبا الشرقية ، وذلك على حساب نشاطها فى الدول النامية ومنها منطقة الشرق الأوسط . ولا شك أن هذا التحول يضع قيدا على امكانيات تعامل وتعاون الدول العربية مع هذه الشركات فى مجالات التنمية الزراعية والتنمية الصناعية وبصفة خاصة التحويلية (٣٤) .

وحتى الشركات التى تقوم بتوظيف قدر من استثماراتها فى الدول العربية أوضحت البيانات أنها تقوم بهذا التوظيف وفقا لاولويات ومصالح دولها الأم – وهى الدول المتقدمة صناعيا – والتى قد تتعارض مع المصالح والاعتبارات الاقتصادية للدول العربية . ولذلك فغالبا ما تقوم هذه الشركات بالاستثمار أما فى مجال الصناعات الاستخراجية أو بعض الصناعات التحويلية الملوثة للبيئة .

تأثير التغيرات في النظام النقدي العالمي :

تمارس التقلبات الحادة فى أسعار صرف العملات الرئيسية وفى أسعار الفائدة الدولية تأثيرا ملموسا على اقتصاديات الدول العربية . ويرجع ما تقدم إلى أن التجارة الخارجية تمثل نسبة عالية من نشاطها الاقتصادى وبالتالى فأسعار الصرف تعد عاملا

هاما فى تحديد طاقتها التصديرية والاستيرادية ومستوى ناتجها القومى . كذلك فهناك مجموعة لا بأس بها من الدول العربية تعتمد اقتصادياتها فى المقام الأول على صادرات النفط وعوائده فى تمويل برامجها الاستثمارية .

وتؤدى هذه الحقيقة مع تزايد درجة الاعتماد المتبادل الى أن تصبح دول المنطقة أكثر ارتباطا بالاقتصاد العالمى ، وأكثر تأثرا بالعوامل الخارجية أو الصدمات الخارجية .

تأثير التغيرات في النظام المالي العالمي :

بالنسبة لتأثير النظام المالى العالمى على منطقة الشرق الأوسط يمكن القول بأن ما يشهده سوق المال العالمى من ندرة نسبية فى الموارد ، مع زيادة جاذبية دول اوروبا الشرقية ، وتزايد ومركزية دور المؤسسات الدولية فى عملية التمويل الدولى وارتباط قدر منها بدرجات عالية من المشروطية مع ميل الاستثمار الاجنبى المباشر الى الاتجاه الى الدول المتقدمة أو دول أوروبا الشرقية ، فى الوقت الذى استنزفت فيه حرب الخليج قدرا كبيرا من الطاقات المالية لمجموعة لا بأس بها من الدول العربية ، يضع معظم الدول العربية وخاصة الدول غير النفطية فى وضع حرج من الناحية المالية .

خاتمة :

إجمالا يمكن القول بأن التغيرات الاقتصادية الرئيسية التى يشهدها النظام العالمى فى المرحلة المعاصرة تحمل رياحا معاكسة للمنطقة العربية . فكما اتضح من التحليل تباشر معظم هذه التغيرات آثارا سلبية على مستقبل هذه المنطقة متمثلة أساسا فى تزايد واتساع الفجوة التكنولوچية وصعوبة النفاذ للأسواق العالمية لانتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية وما يرتبط بها من نزعات حمائية كمية وغير كمية. هذا بالاضافة الى تعرض اقتصاديات هذه المنطقة لتقلبات شديدة نظرا لعدم استقرار النظام النقدى العالمى . فضلا عن معاناة معظم الدول العربية فى الحصول على التمويل الدولى . وتمثل تلك المشاكل أو الصعوبات فى حقيقة الأمر تحديات المستقبل العربى . ومما يزيد الأمر صعوبة أن هذه الدول ، كما سبق وان ذكرنا، تزخر بالعديد من المشاكل الداخلية: الانكشاف الغذائى ، والاختلال الهيكلى ، ومشكلة المديونية ....

وعلى الرغم من هذا الوضع المتردى للمنطقة العربية ، إلا أنه مع ذلك يمكن القول بأن هذه المنطقة مازالت تملك عنصر قوة تستطيع إذا ما أحسنت استغلاله أن توظفه لمواجهة مشاكلها الداخلية والخارجية ، ونقصد به النفط ، إذ تشير الدراسات الى توقع ارتفاع اسعار النفط فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين . وباعتبار منطقة الشرق الأوسط تعد من أهم مناطق العالم من حيث الانتاج والاحتياطى فانه يصبح من المنطقى توقع تحقق فوائض نفطية على جانب كبير من الاهمية لهذه المنطقة مع اوائل القرن الحادى والعشرين .

وفى ضوء الحقائق السابقة يمكن القول أن مستقبل الدول العربية يتوقف على مراعاة الاعتبارات الآتية (٣٥) :

١ - أن تسعى هذه المنطقة الى تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسى عن طريق تكثيف الجهود داخليا واقليميا وعربيا ودوليا للوصول الى صيغ تجنبها التعرض لأية منازعات أو اضطرابات . وهو ما يضمن توافر المناخ السياسى الملائم والضرورى لقيام تنمية اقتصادية متواصلة ومطردة .

٢ - أنه فى ظل تنامى درجة الاعتماد المتبادل وفى ظل الاتجاه المتسارع نحو العالمية لم يعد فى وسع أية دولة تريد مواكبة العصر أن تنعزل عما يجرى فيه ، وبالتالى لم يصبح أمام الدول العربية أى خيار ، فهى جزء من النظام العالمى الذى يعاد صياغته وما لم تقم تلك الدول بدور فعال فى تحديد مستقبلها وفقا لاولوياتها ومصالحها ، سوف يشكله لها النظام العالمى وفقا لاولوياته ومصالحه هو .

٣ - أنه فى ظل تزايد الاتجاه العالمى نحو التكتل الاقتصادى يصبح تكامل الدول العربية شرط بقاء تمليه معايير التكتل الاقتصادى العالمى . إذ سيصبح من الصعب ولوج القرن الحادى والعشرين كمجموعة اقتصادية تضم حوالى ٢٠٠ مليون نسمة .

٤ - أنه فى ضوء تصاعد الأهمية النسبية للشركات متعدية الجنسية على الصعيد العالمى يصبح من المفيد أن تعمل الدول العربية على زيادة وتعميق تعاونها مع هذه الشركات بما يضمن تحقيق المصالح العربية .

٥ - أنه على الرغم من تردى أوضاع المنطقة العربية سياسيا وعسكريا واقتصاديا فان توقع تحقيق هذه المنطقة لثروة نفطية فى اوئل القرن الحادى والعشرين يتيح لها فرصة تاريخية للنهوض ولدرء الآثار المعاكسة للتغيرات فى النظام الاقتصادى العالمى وذلك إذا ما أحسنت استغلال هذه الثروة خارجيا وداخليا على النحو التالى :

أ - خارجيا :

تستطيع الدول العربية استخدام هذه القوة المالية المنتظرة فى زيادة قوتها التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية وما تفرزه تلك التكتلات من رسوم جمركية وقيود كمية على صادراتها ، وفيما تمثله أيضا تلك التكتلات من قيود على معدل نموها الصناعى . كما تستطيع أيضا أن تستخدم تلك القوة المالية عند التفاوض مع الشركات متعدية الجنسية للحصول على التكنولوچيا الملائمة للتنمية الداخلية وكوسيلة لاختراق السوق العالمية .

كذلك على دول هذه المنطقة تحويل نمط توظيف الفوائض والعوائد النفطية فى الخارج من التوظيف المالى الى التوظيف الانتاجى . حيث يؤدى هذا الأخير الى التقليل من الآثار السلبية للمتغيرات فى النظام النقدى العالمى والخاصة بتقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

وأخيرا على دول المنطقة أن تغير نمط التوزيع الجغرافى لفوائضها النفطية بحيث توظف معظمها داخليا ، وتحول الجـزء الخارجى من الدول الصناعية المتقدمة الى بعض دول جنوب شرق آسيا مثلا أو إلى بعض الدول النامية . حيث يساعدها هذا التحول على التواجد فى أسواق جديدة مما يخفف من التركز الجغرافى الشديد لهيكل تجارتها الخارجية .

ب - داخليا :

يجب أن تضع الدول العربية نصب أعينها أن استثمار نسبة متزايدة من فوائضها النفطية داخليا يعد شرطا ضروريا لتحقيق تنمية اقتصادية . على أن يراعى نمط

تخصيص تلك الفوائض داخليا اصلاح اختلالات الهيكلية فى البنى الاقتصادية لتلك الدول وذلك بالتركيز على كل من البحث العلمى والتنمية الصناعية ومشكلة الأمن الغذائى .

تلك كانت بعض التصورات المبدئية أو الأولية عن تأثير الجانب الاقتصادى - المرئى حتى الآن - للنظام العالمى الجديد - والذى ما زال فى طور التكوين - على المنطقة العربية ، والتى اختتمناها بعرض مجموعة من الأسس أو الاعتبارات التى نرى ضرورة مراعاتها إذا ما أريد مستقبل أفضل لهذه المنطقة .

الهوامش :

(١) حسن نافعة : « الصراع العربى الاسرائيلى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة»، فى « **الوطن العربي والمتغيرات العالمية** » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١١٦ .

(٢) محمد زكريا اسماعيل : « النظام الدولى الجديد بين الوهم والخديعة » ، **المستقبل العربي** ، العدد ١٤٣ ، يناير ١٩٩١ ، ص ١٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩ .

(٤) عبد المنعم سعيد : « حرب الخليج والنظام العالمى الجديد » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد (٢/١) ، مجلد ٢٩ ، جامعة الكويت ، عام ١٩٩١ ، ص ١٥٨ .

(٥) أحمد شرف : مسيرة النظام الدولى الجديد قبل وبعد حرب الخليج . دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، عام ١٩٩٢ ، ص ٢٤ .

(٦) مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .

(٧) حازم البيلاوى : أزمة الخليج ، بعد أن يهدأ الغبار . دار الشروق القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٥١ .

(٨) عبد المنعم سعيد : المرجع السابق ذكره ، ص ١٦٠ .

(٩) سيد ياسين : « الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى : تحليل

ثقافى » . **ندوة الثقافات العربية والنظام العالمي الجديد ، أصيلة ، المغرب .** ١٩٩٢ ، ص ١٠ .

(١٠) مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

(١١) أحمد شرف : مرجع سابق ذكره ، ص ٢٤ .

(١٢) وخاصة مع تأكد خطورة التنافس العسكرى .

(١٣) سميحة فوزى : « الاقتصاد المصرى والشركات متعدية الجنسية فى ضوء التغيرات المحلية والعالمية » ، فى « **مؤتمر تحرير الاقتصاد المصري واندماجه في السوق العالمي** » ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والعالمية بالتعاون مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الفرنسى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، عام ١٩٩٢ ، ص ٩ .

(١٤) سيد ياسين : مرجع سابق ، ص ١ .

(١٥) عبد المنعم سعيد : « العرب ومستقبل النظام العالمى » ، فى « **مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عام ١٩٨٧ ، ص ٤٧ .

(١٦) حازم الببلاوى : مرجع سابق ذكره ، ص ٥٧ .

(١٧) سميحة فوزى : مرجع سابق ذكره ، ص ١٣ .

(١٨) سعيد النجار : الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينات . دار الشروق ، القاهرة ، عام ١٩٩١ ، ص ص ١٦٩ – ١٩١ .

(١٩) سميحة السيد فوزى : « ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية » ، **مصر المعاصرة** ، العدد (٤١٥و٤١٦) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، عام ١٩٨٩ ، ص ١٧٩ .

(٢٠) سميحة السيد فوزى : « الاقتصاد المصرى والشركات متعدية الجنسية فى ضوء التغيرات المحلية والعالمية » ، مرجع سابق ذكره ، ص ص ١٣ – ١٦ .

(٢١) سعيد النجار : مرجع سابق ذكره ، ص ص ٣٧ – ٤٤ .

(٢٢) سعيد النجار : « آفاق الاستثمار فى الوطن العربى » ، فى « **مؤتمر آفاق**

الاستثمار في الوطن العربى » ، البنك الأهلى المصرى بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية ، القاهرة ، عام ١٩٩٢ ، ص ص ٢ - ٣ ، ص ص ٧-٨ .

(٢٣) سعيد النجار : الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينات ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٠٣ .

(٢٤) مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(٢٥) حسن نافعة ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٢٢ .

(٢٦) هالة سعودى : « الاطار الاقليمى والدولى لمفاوضات السلام » ، **في المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية : المفاوضات العربية - الاسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط** : ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة . ٧ ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ١٦ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢٩) محمد السيد سعيد : « مقدمة كتاب الوطن العربي والمتغيرات العالمية » معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٤ .

(٣٠) أسامة الغزالى حرب : « تهميش العالم الثالث واحتمالات تهميش الوطن العربى » فى**الوطن العربي والمتغيرات العالمية** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٥٤ .

(٣١) محمد السيد سعيد : « الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربى» ، فى « **الوطن العربي والمتغيرات العالمية** » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٤٦ .

(٣٢) فوزى الابراشى : « التطور فى المجموعة الاوروبية والوطن العربى » ، فى « **الوطن العربي والمتغيرات العالمية** » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣١٣ .

(٣٣) محمد السيد سعيد : « الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربى » ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ .

(٣٤) سميحة فوزى : « الاقتصاد المصرى والشركات متعدية الجنسية فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية » ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٧ .

(٣٥) سميحة فوزى : « حول مستقبل دول الخليج العربى من منظور اقتصادى » مجلة أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٢ ، ص ٤٣ .

★★★

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF THE ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب اتحاد المجامع العربية